



أكثر من ٣,٤ مليارات ليرة مبيعات شركة سكر حمص في ٩ أشهر

محمود لـ«الوطن»: معمل تكرير السكر متوقف لعدم توافر المادة الأولية معمل الخميرة يعمل بطاقة الكاملة ويزود ٤ محافظات بالمادة

عملية التصنيع فيتهرّب مرة أخرى من ضريبة التصنيع وبالتالي يكون قد تهرب من دفع ضرائب مرتين الأولى عند شراء الكحول والثانية عند التصنيع. وروى محمود أنه لتلافي هذه الخسائر وتذليل المعوقات يجب الطلب من مديريات المالية والجهات المعنية الأخرى بالمحافظات التأكد من مصدر الكحول الموجود لديها ومنع التهرب من رسم الإنفاق الاستهلاكي باعتبارها الجهة المكلفة بهذا العمل من قبل وزارة المالية. والموجود في الصيدليات وبمراكز مختلفة ومخالفة المواصفة القياسية السورية، وبأسعار مختلفة وضبط أسعار مبيعه، وضرورة التأكد على المؤسسة العامة للتجارة الخارجية وجميع فروعها في المحافظات لتكثيف الجهود لاسترجار الكحول الطبي المنتج في شركة السكر والعبأ بعبوات سعة ١ لتر وسعة ١٠ لترات وتغطية حاجة السوق. وبالنسبة لمعمل الزيت فقد أكد محمود ضرورة إعطاء الموافقة لشركة لبيع منتجاتها من مخلّفات معمل الزيت العلفية إلى القطاع العام والخاص بسعر السوق ما يؤدي إلى انخفاض في تكلفة المنتج ما ينعكس على سعر مادة زيت القطن وبالتالي زيادة كمية المبيعات، مشدداً على ضرورة أن يتم تحديد سعر زيت بذور القطن لإزام الجهات المسوقة للمادة بالأسعار المحددة على اعتبار أن سعر مادة بذر القطن وسعر الكسبة يتم تحديده من اللجنة المختصة.

وقيام المنشآت والمعامل التي تستجر مادة الكحول بشراء حاجاتها منه من السوق المحلية على الرغم من أنه مجهول المصدر للتهرب من دفع الرسوم المرتفعة المفروضة على بيع المادة في الشركة، ما يؤدي إلى ارتفاع أسعار البيع فيها مقارنة بالقطاع الخاص، موضحاً أن هذه الرسوم تشمل على ٢٠٪ من القيمة رسم إنفاق استهلاكي ٥ ٪ رسم إدارة محلية ١٠ ٪ رسم إعادة إعمار وهي تمثل ٢٣ ٪ من قيمة المنتج، بالإضافة إلى أنه تم تكليف المنتجين بعد شراء المادة برسم إنفاق استهلاكي آخر يفرض على المصنع من قيمة المنتج النهائي بحسب الصناعة ما يزيد من تكلفة الإنتاج عليه وبالتالي العزوف عن شراء المادة من الشركة وشراؤها من القطاع الخاص، وعلى سبيل المثال فالسعر الفعلي لطن الكحول الواحد الطبي ٩٥ درجاً (دوكمة) هو ٨٣٠ ألف ليرة سورية وعندما يراد تسويقه يضاف إليه مبلغ ١٦٦ ألف ثم ١٦٦٠٠ ليرة سورية. رسم المساهمة الوطنية لإعادة الإعمار ورسوم أخرى ليصل سعر الطن الواحد إلى مليون و١٢٠ ألف و١٠٠ ليرة سورية، على حين في السوق السوداء أو القطاع الخاص ربما لا يتجاوز سعر الطن ٩٠٠ ألف ليرة لأنه متهرب من كل الضرائب والرسوم مع هامش ربح يعتبر كبيراً للسوق، ولا يقف الأمر عند هذا الحد فصحيح أن الأساس بعدم استرجار الكحول من شركة سكر حمص هو ارتفاع رسم الإنفاق الاستهلاكي، لكن الأمر الآخر والأشد ضرراً لخزينة الدولة أن التاجر عندما يتجهّب للمرة الأولى من شراء الكحول من القطاع العام وينجه نحو



الخطة الإنتاجية أهمها عدم توافر المواد الأولية بشكل مستمر وعلى مدار العام سواء من السكر الأحمر أو من الشمس المكرر والمعيا ضمن عبوات مؤسسة الأعلاف، وتقص اليد العاملة نتيجة لتسرب نحو ٣٠٠ عامل خلال الأعوام الماضية إذ لم يتم تعويض النقص الحاصل حتى تاريخه، علاوة على ذلك صعوبة تسويق مادة الكحول لسببين الأول نتيجة لضعف استرجار المادة من قبل مؤسسة التجارة الخارجية (فاركس) بسبب خروج معظم فروعها بالمحافظات السورية عن الخدمة وعدم توافر آليات لنقل المادة، والسبب الثاني نتيجة لوجود كميات كبيرة من الكحول الطبي في السوق المحلية والتي تدخل القطر بشكل غير نظامي (تهريباً)

دوار الشمس الخام لكمية ٤٠٠ طن حيث تم تنفيذ العقد الموقع مع إدارة التعيينات الحاصي حتى نهاية شهر أيلول الفاتت ٤٦٢٢ طناً من الخميرة بقيمة تجاوزت ٩٥٤ مليون ليرة سورية، وقد بلغت الكمية المبعة منها ٤٦١٥ طناً بقيمة تقدر بنحو ٩٥١ مليون ليرة، لافتاً إلى أن المياه المستعملة في المعمل هي مياه الأبار الموجودة فيه ولا يتم على الإطلاق استخدام مياه نهر العاصي، ويتم تحويل المياه المصروفة إلى محطة معالجة عن طريق التهوية للتخفيف من التلوث قدر الإمكان للوصول إلى الحدود المسموح بها لمعالجة مياه الصرف الصحي ثم يتم معالجتها في محطة الدوير. وأكد محمود أنه تم تشغيل معمل الزيت خلال شهري آذار ونيسان لتكرير زيت

حاجته مادة الخميرة الطرية، وقد بلغت الكميات الفعلية المنتجة منذ بداية العام الحالي حتى نهاية شهر أيلول الفاتت ٤٦٢٢ طناً من الخميرة بقيمة تجاوزت ٩٥٤ مليون ليرة سورية، وقد بلغت الكمية المبعة منها ٤٦١٥ طناً بقيمة تقدر بنحو ٩٥١ مليون ليرة، لافتاً إلى أن المياه المستعملة في المعمل هي مياه الأبار الموجودة فيه ولا يتم على الإطلاق استخدام مياه نهر العاصي، ويتم تحويل المياه المصروفة إلى محطة معالجة عن طريق التهوية للتخفيف من التلوث قدر الإمكان للوصول إلى الحدود المسموح بها لمعالجة مياه الصرف الصحي ثم يتم معالجتها في محطة الدوير. وأكد محمود أنه تم تشغيل معمل الزيت خلال شهري آذار ونيسان لتكرير زيت

وصلت إلى ١٣ ألفاً و٣٣٠ طناً بقيمة ٢,٥٨ مليار ليرة، ويتم استرجار هذه الكميات المنتجة من قبل جميع الجهات التي تم التعاقد معها وقد وصلت كمية السكر المبعة حتى نهاية شهر أيلول الفاتت ٩٦٣٢ طناً بقيمة ١,٩ مليار ليرة، موضحاً أنه تم التعاقد مع إدارة التعيينات لبيعها كمية ٣٥٩٠ طناً + ٢٥ ٪ سكر أبيض وكمية ٢٦٠٠ طن والتعاقد مع المؤسسة السورية للتجارة لبيعها كمية ٦٠٠٠ طن سكر أبيض وتم بيع كمية حدود ٢٠٠ طن للمؤسسة الاجتماعية العسكرية. وأشار إلى أن معمل الكحول متوقف أيضاً عن العمل حالياً وأنه بتوجيهات من وزير الصناعة تم التعاقد مع وزارة الصحة لبيعها كمية ٢٠٣ آلاف لتر كحول طبي، وقد تم استرجار نحو ٦٠٪ من كمية العقد لغاية تاريخه، حيث جرى ذلك تخفيض مخزون الكحول الطبي في مستودعات الشركة من ٧٧٦ طناً إلى ٦٩٦ طناً وذلك لغاية شهر أيلول المنصرم علماً أنه يوجد من ضمن كمية المخزون ٣٠٠ طن رصيد بكية ٢٥ ألف طن أخرى، علماً أن الطاقة الإنتاجية للمعمل تصل إلى ٣٠٠ طن سكر أبيض شهرياً وبمطابقة تصنع سنوية تصل إلى ٧٥ ألف طن، مشيراً إلى أنه تم خلال العام الجاري تشغيل معمل السكر مطلع شهر نيسان الفاتت لتصنع كميات تصل إلى ٧٥ ألف طن، مشيراً إلى أنه تم خلال العام الجاري تشغيل معمل السكر مطلع شهر نيسان الفاتت لتصنع كميات السكر الأحمر الخامي المنقية والبالغة حينها بحدود ١٥ ألف طن، ليتوقف بعدها العمل عن الإنتاج في أواخر شهر تموز المنصرم بعد أن تم الانتهاء من تصنيع كامل السكر الخامي الموجودة في مستودعات الشركة، مبيّناً أن كمية إنتاج المعمل خلال فترة عمله من السكر الأبيض

محمود لـ«الوطن»: أن كمية مبيعات الشركة بلغت نحو ١٤٩٠٠ طن بقيمة إجمالية وصلت لنحو ٣,٤ مليارات ليرة منذ بداية العام الجاري حتى نهاية شهر أيلول الفاتت، وذلك من مختلف منتجات معملها الأربعة (معمل السكر ومعمل الزيت ومعمل الكحول ومعمل الخميرة). كحول أبيض - كحول صناعي - زيت بذر القطن مكرر - زيت دوار الشمس مكرر - صابون بلغت نحو ١٨٤٠٠ طن بقيمة مالية بلغت ٣,٨ مليارات ليرة سورية في ٩ أشهر. وفت إلى أن معمل تكرير السكر متوقف حالياً عن العمل لعدم توافر المادة الأولية وقد تم الإعلان مؤخراً عن شراء كمية ٢٥ ألف طن سكر خام من قبل المؤسسة العامة للسكر، كما تم الإعلان المخزون ٣٠٠ طن رصيد بكية ٢٥ ألف طن أخرى، علماً أن الطاقة الإنتاجية للمعمل تصل إلى ٣٠٠ طن سكر أبيض شهرياً وبمطابقة تصنع سنوية تصل إلى ٧٥ ألف طن، مشيراً إلى أنه تم خلال العام الجاري تشغيل معمل السكر مطلع شهر نيسان الفاتت لتصنع كميات تصل إلى ٧٥ ألف طن، مشيراً إلى أنه تم خلال العام الجاري تشغيل معمل السكر مطلع شهر نيسان الفاتت لتصنع كميات السكر الأحمر الخامي المنقية والبالغة حينها بحدود ١٥ ألف طن، ليتوقف بعدها العمل عن الإنتاج في أواخر شهر تموز المنصرم بعد أن تم الانتهاء من تصنيع كامل السكر الخامي الموجودة في مستودعات الشركة، مبيّناً أن كمية إنتاج المعمل خلال فترة عمله من السكر الأبيض

جلسة ساخنة حول التأمين الصحي في اللاذقية

مخوف لـ«الوطن»: المواطن غير راض.. والمشكلة ليست في الوزارة مديرو شركات: شركائنا ليست جمعيات خيرية تقدم الخدمات بالمجان

ضعيفة، قائلاً: خلال الملتقى بحثنا أمور التأمين مع محاولة التركيز على مژود الخدمة سواء كان طبيياً أو صيدلانياً أو شاعياً أو أي اختصاص آخر، للعمل على حل مشاكل شاكوى المواطنين التي سببها الأساسي عدم فهم أن العقد شريعة المتعاقدين وهو الأمر الذي ننفذه كشركات تأمينية. ولفت حسن إلى العمل على تعليم عدد من الأطباء إدارة ملف التأمين لنشر ثقافة التأمين بشكل أكبر ، مؤكداً على أهمية التشاركية بين القطاع العام والخاص، لدعم مشاريع تقدم خدمات أكبر للمرضى وعلى رأسهم جرحى الجيش العربي السوري، منوهاً بأن الشركة تستهدف جرحى الجيش بمشروع «جريح الوطن»، بهدف تشاركي مع القطاع العام والجمعيات بنسبة ١٠٠ بالمئة.



الضمان والتأمين الصحي، مشيرين إلى أن الشركات ليست جمعيات خيرية تقدم الخدمات بالمجان، بل تقدمها بموجب عقد تنفذه الشركة. وفي تصريح لـ«الوطن»، أكد مدير إحدى شركات إدارة التفقات مالك حسن، أهمية الملتقى للإضاءة أكثر على مفهوم التأمين تغطية الأضرار لقيمة الخدمات الطبية وخاصة التحاليل والعمليات الجراحية التي ارتفعت أجورها خلال السنوات الماضية، بحسب ما ذكرها.

غير صحيح فالوزارة تقدم كافة الخدمات الممكنة للمرضى بغض النظر إن كان مؤمناً عليهم أم لا، وذلك كواجبها عبر مشافئها والمراكز الصحية التابعة لها. وذكر مخلوف أن شركات التأمين ترفض العديد من الوصفات والتحليل الطبية، مبيّناً أن كثيراً من التحاليل الخاصة بمرضى الأورام تعود لصاحب العلاقة بجواب «مع الرفض». من جانبهم أكد عدد من مديري شركات التأمين، ضرورة توضيح الفارق بين

الخبرة الجيدة والمؤهل العلمي ثانوية عامة مع شهادة خبرة بالاختصاص ومعاهد متوسطة ولهم أكثر من ١٥ سنة في مجال التدريب وحالاً لا توجد حاجة للاستعانة بالقطاع الخاص، وأنه تمنح للمتدرب شهادة تدريب مهني في قطاع التشييد والبناء موقعة من وزير الأشغال العامة والإسكان و«وثيقة نجاح» موقعة من مدير المركز ويتم تعيين الخريجين وفق الحاجة وذلك عن طريق الوزارة أو عن طريق المحافظة وذلك بمخاطبة كل الشركات والدوائر الرسمية، بناء على تعميم رئيس مجلس الوزارة رقم ١٥/٩٤٦١ تاريخ ١٠/١٠/٢٠٠٠.

ويقر مدير المركز بوجود عقبات وصعوبات عديدة تحول دون قيام المركز بهامه كما يجب منها بعد المركز عن المدينة وعدم توفر وسائل نقل للعاملين والمتدربين وانقطاع التيار الكهربائي بشكل عشوائي وعدم انتظامه مما يؤثر في الأجهزة الكهربائية والإلكترونية ووجود كلية العمارة في البنية نفسها وسوء شبكة الاتصالات من هواتف وإنترنت. ويقترح سلمان لتجاوز تلك العقبات والصعوبات افتتاح مهن جديدة تتناسب مع متطلبات سوق العمل، مثل تركيب وصيانة الاصاعد، أو إعطاء الأولوية وبشكل إلزامي لتوظيف خريجي المراكز وكحد أدنى الخمسة الأوائل من كل مهنة وتعديل أحكام القانون ٢٤ لتصبح المراكز دائمة بدل مؤقتة وتعديل النظام المالي للمراكز لتصبح مراكز منتجة ولها موارد ذاتية ومنح الخريجين غير المستفيدين من فرص التوظيف قروضاً ميسرة تمكنهم من مزاولة العمل.

الكثير من المواطنين يشكون قلة عدد المهنيين العاملين في التمديدات الكهربائية والصحية والتفتة والتكثيف والحداثة والدمان.. إلخ كما يتكهن عدم كفاءة الموجود منهم، وارتفاع الأجور التي يطالبونها ويفرضونها، هذا إضافة إلى عدم مصداقية معظمهم وبالتالي عدم الالتزام بوعودهم مع من يباشرون العمل عندهم.... إلخ. أمام هذا الواقع الذي تعيشه في طرطوس يبرز السؤال عن الدور الذي يؤديه مركز التدريب المهني في هذا المجال خاصة أن الغاية الأساسية من إحداثه بموجب القانون ٢٤ لعام ١٩٧٤ كانت تخريج عمال مهنيين مؤهلين للعمل في قطاع التشييد والبناء. المركز أحدث في طرطوس عام ١٩٨٠. ويقع جنوب مدينة طرطوس على طريق عام طرطوس الحميدية منطقة عمريت ويبعد عن مركز المدينة بحدود ٨ كم وعقد العاملين فيه يبلغ ١٥ عمالاً منهم سبعة مديرين ومدربين وثمانية إداريين. وبين مدير المركز ناصر سلمان أن كلية العمارة التابعة لجامعة طرطوس تشغل جزءاً كبيراً من البناء بموافقة من الوزير ويقعد تسليم موقت مع جامعة طرطوس، علماً بأن المدة قد انتهت ولم يتم حتى تاريخه إنهاء الإشغالات من كلية العمارة، ونتيجة هذا الإشغال انخفضت القدرة الاستيعابية للمركز من ٢٠٠ متدرب إلى ١٠٠ متدرب وحالياً لا يوجد فيه سوى ٧٧ متدرباً (٢٣ تمديدات كهربائية- ١٧ تمديدات صحية - تدفئة وتكييف ٢٥ - حداثة ولحام والمليوم ١٢).

طرطوس - الوطن
الكثير من المواطنين يشكون قلة عدد المهنيين العاملين في التمديدات الكهربائية والصحية والتفتة والتكثيف والحداثة والدمان.. إلخ كما يتكهن عدم كفاءة الموجود منهم، وارتفاع الأجور التي يطالبونها ويفرضونها، هذا إضافة إلى عدم مصداقية معظمهم وبالتالي عدم الالتزام بوعودهم مع من يباشرون العمل عندهم.... إلخ. أمام هذا الواقع الذي تعيشه في طرطوس يبرز السؤال عن الدور الذي يؤديه مركز التدريب المهني في هذا المجال خاصة أن الغاية الأساسية من إحداثه بموجب القانون ٢٤ لعام ١٩٧٤ كانت تخريج عمال مهنيين مؤهلين للعمل في قطاع التشييد والبناء. المركز أحدث في طرطوس عام ١٩٨٠. ويقع جنوب مدينة طرطوس على طريق عام طرطوس الحميدية منطقة عمريت ويبعد عن مركز المدينة بحدود ٨ كم وعقد العاملين فيه يبلغ ١٥ عمالاً منهم سبعة مديرين ومدربين وثمانية إداريين. وبين مدير المركز ناصر سلمان أن كلية العمارة التابعة لجامعة طرطوس تشغل جزءاً كبيراً من البناء بموافقة من الوزير ويقعد تسليم موقت مع جامعة طرطوس، علماً بأن المدة قد انتهت ولم يتم حتى تاريخه إنهاء الإشغالات من كلية العمارة، ونتيجة هذا الإشغال انخفضت القدرة الاستيعابية للمركز من ٢٠٠ متدرب إلى ١٠٠ متدرب وحالياً لا يوجد فيه سوى ٧٧ متدرباً (٢٣ تمديدات كهربائية- ١٧ تمديدات صحية - تدفئة وتكييف ٢٥ - حداثة ولحام والمليوم ١٢).

٣٠ ألف أسرة فقيرة في ريف دمشق و١٠٠ ألف أسرة تحتاج للمساعدات الغذائية

يسعى المكتب من خلال المنظمات الدولية إلى حل مشاكل العوائل المعادة إلى منازلها موضحاً أن دور المكتب هو دور تنسيقي حيث تقوم الوحدة الإدارية بإعداد القوائم ويقوم المكتب بدوره بالبحث مع الشركاء في الإمكانية مبيّناً أن هناك اشتراطات لهذا الأمر منها أن تكون الجملة الإنشائية للبناء سليمة وأن تكون ضمن المخطط التنظيمي وأن الأولية في الترميم لأسر الشهداء والجرحى.



ووفقاً مدير المكتب فإن المبالغ المتاحة في هذا الشأن هي بين ٥٠٠ ألف إلى مليون ليرة مقدراً أن عدد الوحدات السكنية التي تهدف المحافظة إلى ترميمه بحدود ٤ آلاف شقة وأن ١٥٠٠ منها قيد التنفيذ ولم يتم استلام سوى جزء بسيط في قرية مفر المير في جبل الشيخ في حين أن هناك ألف وحدة سكنية قيد الإعلان بعد أن أصبحت موافقتها جاهزة. وبين القادري أن أولوية عمل المنظمات الدولية كان فتح الطرقات وترحيل الأنقاض مؤكداً ترحيل ٥٣ ألف متر مكعب في الملحقة وفي عربين ٢٥ ألف متر مكعب وفي جسرين ٢٠ ألف متر مكعب وفي حرستا ٨٠ ألف متر مكعب و٢٥ ألف متر مكعب بدوما.

الكسوة الخيرية إضافة إلى جمعية التل الخيرية وتقوم هذه الجمعيات الثلاث بتوزيع السلل إلى باقي الجمعيات المنوط بها العمل الإغاثي في محافظة الريف مبيّناً أن التدقيق على العمل الإغاثي من مسؤولية مديرية الشؤون في حين يقوم المكتب باعتماد الخطة الشهرية للعمل الإغاثي بعد موافقة اللجنة الفرعية للاغاثة. وأوضح القادري أن ترميم المنازل يعتبر إحدى الصيغ التي

الهلل الأحمر العربي السوري والأمانة السورية للتنمية إضافة إلى الجمعيات الخيرية التابعة لمديرية الشؤون الاجتماعية والعمل. وبين القادري أن تأمين المكتب تنطوي على تأمين الأسر الأم المتحدة الإنشائي بناء على اتفاقية مع وزارة الخارجية موضحاً أن عملية توزيع هذه السلل تتم عن طريق اتفاق سنوي بين البرنامج وجمعيات مبادرة أهل الشام وجمعية

ولفت إلى أن المنطقة التي يتم التركيز عليها هي الغوطة لأنها المنطقة الأكثر ضرراً في محافظة الريف والأكثر من حيث عدد السكان مبيّناً أن الاحتياج أكبر من الإمكانات المتاحة. وأوضح القادري أن مهمة المكتب تنطوي على تأمين الهجرة في المحافظة إضافة إلى الأسر المعادة إلى قرانا وبلداتها في الريف مبيّناً أن طبيعة عمل المكتب الذي أحدث منذ عام ونصف العام هو التنسيق أيضاً مع الشركاء مثل

وكشف مدير مكتب الإغاثة والمنظمات الدولية في محافظة ريف دمشق محمد تيسير القادري أن عدد السلل الغذائية التي يتم توزيعها بشكل شهري خلال عام ٢٠١٩، هي ٩٢٥٠٠ سلة توزعها الهلال و٢٤٦٠٠ توزعها جمعية مبادرة أهل الشام و٥٧٠١ سلة توزعها جمعية الكسوة و٦٦٢٢ توزعها جمعية التل و٣٠٠٠ سلة توزعها جمعية حرستا. ووفقاً مدير مكتب الإغاثة فإن الهلال الأحمر السوري يغطي نحو ١٠٠ ألف أسرة ما بين مهجرة وعائدة شهرياً على حين تقوم الجمعيات بتغطية الأسر الفقيرة والبالغ عددها بحدود ٣٠ ألف أسرة ونحو ١٠ آلاف تغطيها جمعيتنا الكسوة والتل على حين تغطي جمعية مبادرة أهل الشام ما بين ٢٠ إلى ٢٥ ألف أسرة.

وأشار القادري إلى وجود معايير تم تحديدها للتفريق بين الأسر وحاجاتها وفقاً لأربع درجات فالدرجة الأولى زائد ٣٨ بالمئة من الدرجة الثانية يتم تزويدهم بالسلل الغذائية كاملة شهرياً على حين يدخل ٢٦ المتبقية من الدرجة الثانية في مشاريع سبل العيش. وبين أن سبل العيش تشمل أعمالاً صناعية ومهنية وحرفية والغاية منها الانتقال لمرحلة التعافي المبكر للأسرة بحيث تستطيع الحصول على دخلها من خلال هذه المهن بدل انتظار السلل الغذائية وذلك عبر دورات مهنية وحرفية لها علاقة باختصاص عملهم بحيث يتم منح المشترك أدوات المهنة مثل عدة نجارة أو حلاقة ليستطيع ممارسة المهنة وذلك إضافة إلى سلة شهرية خلال فترة الدورة مبيّناً أن هذه المشاريع بدأت مع بدء عودة الأهل إلى مدنهم وقراهم.

عبد النعم مسعود